الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/369
17 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٨٤ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٥ من قرارها ٢٨/٥٠ جيم المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمعنون "السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها"، ونص فقرات منطوقه كما يلي:

..."

١ - تؤكد من جديد حق جميع الأشخاص النازحين نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

٢ - تعرب عن الأمل في تعجيل عودة النازحين عن طريق الآلية التي اتفق عليها الطرفان في المادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت؛

٣ - تؤيد، ريثما يتم ذلك، الجهود التي يبذلها المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية، قدر المستطاع عمليا، على أساس طارئ وباعتبار ذلك تدبيرا مؤقتا، إلى الأشخاص الموجودين في المنطقة الذين هم حاليا نازحون وفي حاجة شديدة إلى المساعدة المستمرة نتيجة للقتال الذي نشب في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها؛

---

* A/51/150.

9624424

٤ - تناشد بقوة جميع الحكومات والمنظمات والأفراد التبرع بسخاء من أجل الأغراض المذكورة أعلاه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوض العام، تقريرا إلى الجمعية العامة قبل افتتاح دورتها الحادية والخمسين، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وجه فيها الانتباه إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب القرار، وطلب إلى الممثل الدائم أن يبلغه بأية خطوات اتخذتها حكومته أو تنوي اتخاذها تنفيذا للأحكام ذات الصلة من القرار.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، رد الممثل الدائم لإسرائيل بما يلي:

"لقد تم توضيح موقف إسرائيل من هذه القرارات في الردود السنوية المتتالية التي قدمتها إلى الأمين العام في السنوات الأخيرة، وآخرها المذكرة الشفوية التي قدمتها في ٨ حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٥. ولئن صح القول بأن عدد القرارات المتعلقة بالأونروا قد انخفض في السنة الماضية من ١٠ إلى ٧ قرارات، فإن فحوى هذه القرارات يظل منصبا على مسائل سياسية لا صلة لها بالأعمال التي تتولى الأونروا مسؤوليتها، ومن ثم فإنها تظل بعيدة عن الواقع الجديد وعليه، فقد امتنعت اسرائيل عن التصويت على القرارين ٢٨/٥٠ دال وصوتت ضد القرارات ٢٨/٥٠ ألف و جيم و هاء و واو و زاي.

"وجدير بالملاحظة أن التوقيع على إعلان المبادئ والاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا حقق مزيدا من التقدم الملحوظ في إطار عملية السلام ويشمل هذا قيام إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، في واشنطن العاصمة، وإعادة نشر جيش الدفاع الإسرائيلي بعيدا عن مراكز تجمع السكان الفلسطينيين، وانتخابات المجلس الفلسطيني، واستمرار المفاوضات بشأن متابعة تنفيذ إعلان المبادئ.

"وترى إسرائيل أن بإمكان الأونروا أن تقوم بدور هام في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنشود في الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك فإنها تتطلع إلى مواصلة التعاون وعلاقة العمل الجيدة مع الأونروا.

"وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، ترى إسرائيل أن من الجوهري أن توحد الجمعية العامة القرارات المتعلقة بالأونروا في قرار واحد يتصل مباشرة بالمهام الإنسانية للوكالة. وسيكون ذلك أيضا متوافقا وضرورة ترشيد أعمال الجمعية العامة".

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٨/٥٠ جيم، فقد حصل الأمين العام من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على المعلومات المتوافرة لديه عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. وكما جاء في تقارير سابقة بشأن هذا الموضوع، لا تشارك الوكالة في أية ترتيبات لعودة اللاجئين، كما أنها لا تشارك في أية ترتيبات لعودة الأشخاص النازحين الذين ليسوا مسجلين كلاجئين. وتستند معلوماتها إلى ما يرد إليها من اللاجئين المسجلين العائدين من طلبات لتحويل مستحقاتهم من الخدمات إلى المناطق التي عادوا إليها وإلى ما يجري إثر ذلك من تصحيحات في سجلات الوكالة. ولا تكون الوكالة بالضرورة على علم بعودة أي من اللاجئين المسجلين الذين لم يطلبوا توفير خدمات لهم. وعلى حد علم الوكالة، فإنه فيما بين ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عاد ٧٨٤ لاجئا مسجلا لدى الوكالة إلى الضفة الغربية. وعاد ٣٢٩ إلى قطاع غزة. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض هؤلاء قد لا يكونون هم أنفسهم قد نزحوا في سنة ١٩٦٧، ولكنهم قد يكونون أفرادا من أسرة لاجئ مسجل نازح صاحبوه لدى عودته أو لحقوا به فيما بعد. وهكذا، إذا أخذ في الاعتبار التقدير الوارد في الفقرة ٤ من تقرير السنة الماضية (A/50/451)، فإن عدد اللاجئين النازحين المسجلين الذين تعلم الوكالة بعودتهم إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يبلغ نحو ٢٨٠ ١٥. ولا تستطيع الوكالة تقدير مجموع السكان النازحين الذين عادوا، وهي لا تحتفظ إلا بسجلات اللاجئين المسجلين. بل إن تلك السجلات نفسها، كما أشير إلى ذلك أعلاه، قد تكون ناقصة، ولا سيما فيما يتعلق بمكان وجود اللاجئين المسجلين.

٥ - وفيما يتصل بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٨/٥٠ جيم، يشير الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للوكالة عن الفترة ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/51/13)، وإلى التقارير السابقة للمفوض العام فيما يتعلق بوصف المساعدة المستمرة والجارية التي تقدمها الوكالة إلى النازحين والذين هم في حاجة إلى المساعدة المستمرة.

- - - - -